

## استطلاع للرأي العام

### حول حكومة الدكتور عبدالله النسور الثانية بعد مرور 200 يوم على تشكيلها

عينة الاستطلاع  
**حجم العينة الوطنية:** 1200 شخصاً ممن أعمارهم 18 سنة فأكثر، وبنسبة 50 % ذكراً و50 % إناثاً تم اختيارهم بشكل عشوائي من 120 موقعاً تغطي مناطق المملكة الأردنية الهاشمية كافة.  
**حجم عينة قادة الرأي:** 700 شخص من سبع فئات بواقع 100 شخص من كل فئة، بنسبة استجابة 96%.  
تم تنفيذ الاستطلاع في الفترة الواقعة بين 24 و 2013/10/27. وقد شارك في تنفيذ هذا الاستطلاع 40 باحثاً ميدانياً و10 مشرفين و15 فتاة للعمل على عينة قادة الرأي، وكانت نسبة هامش الخطأ في العينة الوطنية  $(2.5 \pm)$  عند مستوى ثقة (95.0%)

### تشرين الاول/اكتوبر 2013

لمزيد من المعلومات أو الاستفسار يرجى الاتصال بمركز الدراسات الاستراتيجية على العنوان المذكور أدناه:

#### دائرة استطلاعات الرأي والمسوح الميدانية

هاتف: 5300100 (962 6)

فاكس: 5355515 (962 6)

[w.alkhatib@css-jordan.org](mailto:w.alkhatib@css-jordan.org)

[polling@css-jordan.org](mailto:polling@css-jordan.org)

الآراء الواردة بهذا الاستطلاع تمثل وجهة نظر المستطلعين، ولا تمثل بالضرورة وجهة نظر مركز الدراسات الاستراتيجية أو الجامعة الأردنية

لقد تشكلت حكومة الدكتور عبدالله النور الثانية بعد تكليف جلالة الملك له بتشكيلها بناء على نتائج المشاورات التي قام بها رئيس الديوان الملكي مع النواب لاختيار رئيس الوزراء. وهي المرة الأولى التي يجري فيها اختيار رئيس الوزراء بتسميته من قبل مجلس النواب. وقد قام الرئيس المكلف بالتشاور مع النواب أيضا لاختيار الفريق الوزاري الذي سوف يعمل معه خلال فترة ترأسه الحكومة. وقد قام الرئيس بإجراء تعديل وزراي على حكومته حيث خرج منها خمسة وزراء، ودخل ثلاثة عشر وزيراً.

وهدف الاستطلاع إلى معرفة توجهات المواطنين الأردنيين وثقتهم بقدرة حكومة الدكتور عبدالله النور الثانية، على تحمل مسؤولياتها خلال فترة الـ 200 يوم التي مضت على تشكيلها في 2013/3/31، وإلى قياس آراء المستجيبين حول قدرة الحكومة على تنفيذ المهام التي وردت في كتاب التكليف السامي. فضلاً عن ذلك، فقد تمّ التعرف على اتجاهات الرأي العام وعينة قادة الرأي لكيفية سير اتجاه الأمور في الأردن، ولأهم المشكلات التي تواجه الأردن الآن. كذلك، هدف الاستطلاع للتعرف على مواقف وآراء المواطنين حول بعض القضايا الراهنة مثل: دور مجلس النواب في الإشراف على الإنفاق العام، ومساءلة الحكومة ومراقبتها، والتواصل مع المواطنين. وتم التطرق إلى الأزمة السورية واللاجئين السوريين في الأردن.

### \* اتجاه سير الأمور

➤ أظهرت نتائج الاستطلاع أن هناك تراجعاً واضحاً في نسبة من يعتقدون بأن الأمور تسير في الاتجاه الصحيح لدى كلتا العينتين، فقد أفاد 29% من مستجبي العينة الوطنية و42% من مستجبي عينة قادة الرأي أن الأمور تسير في الاتجاه الصحيح، مقابل 64% من مستجبي العينة الوطنية و47% من مستجبي عينة قادة الرأي أفادوا بأنها تسير في الاتجاه الخاطئ.

➤ وعزا 56% من مستجبي العينة الوطنية سبب اعتقادهم بسير الأمور في الاتجاه الصحيح الى وجود الأمن والاستقرار والعدل، في ما عزا 43% من مستجبي عينة قادة الرأي سبب اعتقادهم الى عمل الحكومة على تنفيذ الإصلاحات السياسية المطلوبة والحكمة في إدارة المرحلة.

➤ في ما عزا 69% من مستجبي العينة الوطنية و40% من مستجبي عينة قادة الرأي اعتقادهم بسير الأمور في الاتجاه الخاطئ الى الوضع الاقتصادي السيء (فقر، بطالة، غلاء أسعار).

➤ عند سؤال المستجيبين عن أهم مشكلة تواجه الأردن اليوم، تصدرت مشكلة ارتفاع الأسعار وغلاء المعيشة عند مستجبي العينة الوطنية، في ما تصدرت مشكلة الوضع الاقتصادي السيء قائمة المشاكل عند عينة قادة الرأي (47%) ثم تلتها مشكلة ارتفاع الأسعار وغلاء المعيشة (14%).

### \* تقييم الرئيس والفريق الوزاري.

➤ أظهرت نتائج الاستطلاع أن 45% من مستجبي العينة الوطنية، أفادوا بأن الحكومة كانت قادرة على تحمل مسؤوليات المرحلة، مقارنة بـ 54% أفادوا بذلك في استطلاع نيسان/ أبريل 2013 و60% في استطلاع تشرين الأول/ أكتوبر 2012.

➤ وأفاد 48% من مستجبي العينة الوطنية بأن رئيس الحكومة كان قادراً على تحمل مسؤوليات المرحلة، مقارنة بـ 59% في استطلاع نيسان/ ابريل 2013 و60% في استطلاع تشرين الأول/ أكتوبر 2012.

➤ وأظهرت النتائج أن 40% من مستجبي العينة الوطنية أفادوا بأن الفريق الوزاري كان قادراً على تحمل مسؤوليات المرحلة، مقارنة بـ 52% في استطلاع نيسان/ ابريل 2013 و53% في استطلاع تشرين الأول/ اكتوبر 2012.

➤ أفاد 52% من عينة قادة الرأي بأن الحكومة كانت قادرة على تحمل مسؤوليات المرحلة مقارنة بـ 51% في استطلاع نيسان/ ابريل 2013 و57% في استطلاع تشرين الأول/ اكتوبر 2012.

➤ وأفاد 60% من مستجبي عينة قادة الرأي بأن رئيس الحكومة كان قادراً على تحمل مسؤوليات المرحلة مقابل 60% في استطلاع نيسان/ ابريل 2013 و65% في استطلاع تشرين الأول 2012.

➤ في ما أفاد 43% من مستجبي عينة قادة الرأي بأن الفريق الوزاري كان قادراً على تحمل مسؤوليات المرحلة مقابل 46% في استطلاع نيسان/ ابريل 2013 و49% في استطلاع تشرين الأول/ اكتوبر 2012.

#### \* أسباب الاعتقاد بعدم قدرة الحكومة على تحمل مسؤوليات المرحلة.

➤ عند سؤال المستجيبين عن أسباب اعتقادهم بعدم قدرة الحكومة على الإطلاق على تحمل مسؤوليات المرحلة، أفاد 32% من مستجبي العينة الوطنية أن السبب الرئيس هو الارتفاع المتكرر للأسعار و22% بسبب الوضع الاقتصادي السيء. في ما أفاد 20% من مستجبي عينة قادة الرأي أن السبب الرئيس هو ضعف التخطيط والإدارة والفريق الوزاري، والارتفاع المتكرر للأسعار (18%) وقرارات الحكومة التي لم تكن لصالح المواطن 15%.

#### \* كتاب التكليف.

➤ هناك تراجع واضح في اعتقاد مستجبي العينتين حول نجاح الحكومة في معالجة عدد من الموضوعات التي وردت في كتاب التكليف. فقد أفاد مستجيبو العينة الوطنية أن الحكومة نجحت في معالجة 4 موضوعات من أصل 13 تم السؤال عنها، فقد نجحت في دعم ورعاية القوات والأجهزة الأمنية 68%، وتقديم كافة أشكال الدعم للشعب 62%، في ما لم تنجح في اتخاذ

إجراءات ناجعة لمحاربة الفقر والبطالة وحماية المستهلك 26%، والجدية في محاربة الفساد والواسطة والمحسوبية 31%.

➤ عند عينة قادة الرأي، يعتقد أفراد هذه العينة أن الحكومة نجحت في معالجة 3 قضايا من أصل 13 تم السؤال عنها، فقد نجحت في دعم ورعاية القوات المسلحة والأجهزة الأمنية، وتقديم كافة أشكال الدعم للشعب الفلسطيني، وتعزيز سيادة القانون واحترامه، والحفاظ على الأمن، في ما لم تتجح في محاربة الفساد والواسطة والمحسوبية، واتخاذ قرارات ناجعة لمحاربة الفقر والبطالة وحماية المستهلك.

#### \* الوضع الاقتصادي.

➤ أظهرت النتائج أن 50% من مستجبي العينة الوطنية ومستجبي عينة قادة الرأي يتوقعون بأن وضعهم الاقتصادي خلال الستة أشهر المقبلة سوف يكون أسوأ مما هو عليه الآن، في ما توقع 23% من مستجبي العينة الوطنية و28% من مستجبي عينة قادة الرأي بأنه سوف يبقى كما هو. في ما توقع 19% من مستجبي العينتين (الوطنية وقادة الرأي) بأن وضعهم الاقتصادي خلال الستة أشهر المقبلة سوف يكون أفضل مما هو عليه الآن.

#### \* قضايا راهنة.

##### \*\* مجلس النواب

➤ أظهرت النتائج أن اعتقاد مستجبي العينة الوطنية لأداء مجلس النواب كان ضعيفاً جداً، حيث لم تتجاوز نسبة من يعتقدون بأن المجلس كان قادراً على أداء مهامه الـ 31%، (وفي مساءلة الحكومة) 31%، والاشرف على الإنفاق العام (26%).

##### \*\* مجلس النواب

➤ أفاد 80% من المستجبيين في العينة الوطنية أنه يسكن في حيهم لاجئون سوريون بارتفاع مقداره 13% عن استطلاع نيسان/ ابريل 2013، حيث أفاد في تاريخه 67% من المستجبيين انه يسكن في حيهم لاجئون سوريون.

➤ وأفاد 72% من المستجبيين أنه يعمل في المحال التجارية في منطقة سكنهم سوريون، بارتفاع مقداره 11% عن استطلاع نيسان/ ابريل 2013.

- عند سؤال المستجيبين عن الأثر لوجود اللاجئين السوريين في منطقتهم، أفاد 76% بأن وجودهم كان له الأثر السلبي، في ما أفاد 4% بأن وجودهم لم يكن له أي أثر.
- وعند السؤال عن الأثر السلبي، أفاد 41% بأنه كان لهم أثر سلبي على العمالة الأردنية، وأفاد 30% بأن وجودهم أدى إلى ارتفاع في تكاليف المعيشة.
- وعن الأثر الإيجابي لوجودهم، فقد أفاد 33% بأنه زاد من التنوع الثقافي والاجتماعي، في ما أفاد 15% بأنه زاد من التنافسية في تقديم الخدمة من قبل الأيدي العاملة وزيادة حركة السوق التجارية والعقارية.

### \* \* المبادرة الوطنية للبناء (زمزم).

- تم سؤال المستجيبين عن مبادرة زمزم، إذ أفاد 19% فقط من أفراد العينة الوطنية، و69% من أفراد عينة قادة الرأي، بأنهم عرفوا عن هذه المبادرة، مقابل 78% من أفراد العينة الوطنية و30% من أفراد عينة قادة الرأي لم يعرفوا عنها.
- واعتقد 19% من أفراد العينة الوطنية و13% من أفراد عينة قادة الرأي الذين عرفوا عن هذه المبادرة بأن الإخوان المسلمين وحزب جبهة العمل الاسلامي سوف يؤيدونها، في ما اعتقد 40% من أفراد العينة الوطنية و73% من أفراد عينة قادة الرأي بأن الحزب والجبهة لن يؤيدوها.
- اعتقد 23% من أفراد العينة الوطنية و27% من أفراد عينة قادة الرأي بأن المبادرة سوف تنجح في بناء شراكة بين الدولة والمجتمع، في ما اعتقد 34% من مستجبي العينة الوطنية و48% من مستجبي عينة قادة الرأي، بأنها لن تنجح.
- وعزا 30% من أفراد العينة الوطنية و42% من أفراد عينة قادة الرأي سبب نجاحها، لأن الهدف منها مصلحة الوطن والمواطن، في ما عزا 31% من أفراد العينة الوطنية السبب الى الوسطية والتنوع والثقة بالقائمين على هذه المبادرة.
- وعند السؤال عن أسباب اعتقاد المستجيبين بعدم قدرة المبادرة على بناء شراكة بين الدولة والمجتمع، أفاد 29% من مستجبي العينة الوطنية بأن السبب الرئيس هو عدم ثقة التنظيمات والمبادرات القائمة بجدية الدولة في التعاطي معها، في ما عزا 18% السبب الى عدم الثقة بطريقة تشكيل المبادرة.

➤ أفاد 31% من مستجبي عينة قادة الرأي أن السبب هو عدم الثقة بتنظيمات الإسلام السياسي.

➤ وعند السؤال عن تأييد هذه المبادرة، أفاد 53% من مستجبي العينة الوطنية الذين عرفوا عن المبادرة (من الـ 19%) بأنهم يؤيدوها. في ما أفاد 48% من مستجبي عينة قادة الرأي الذين عرفوا عنها (من الـ 78%) بأنهم يؤيدوها.

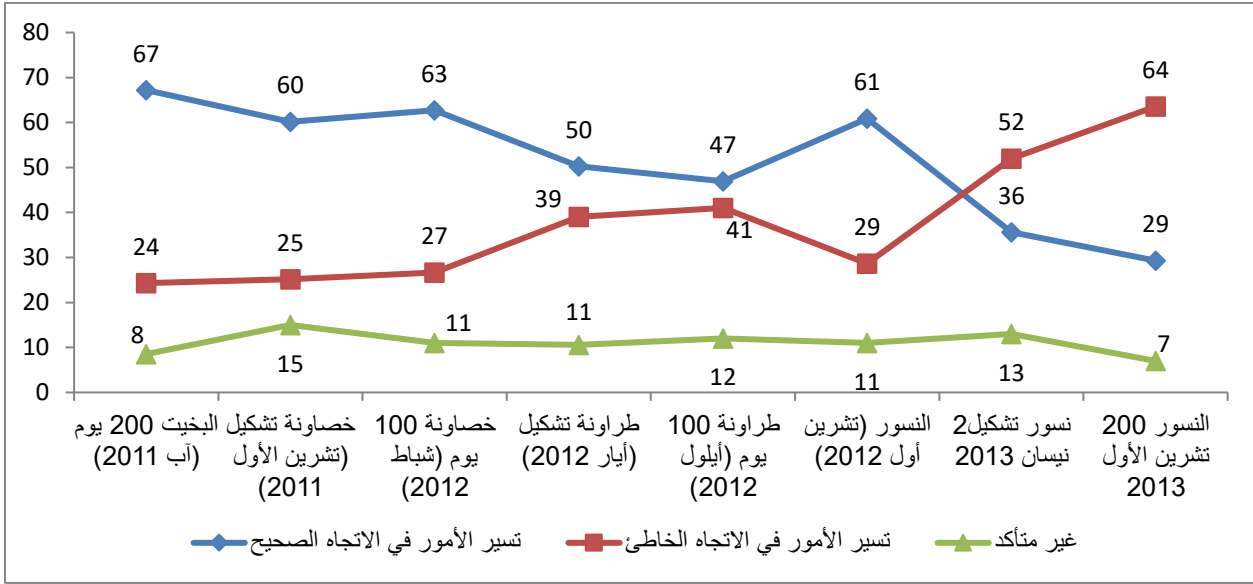
## حكومة الدكتور عبدالله النسور بعد مرور مائتي يوم على تشكيلها استطلاع للرأي العام

### النتائج الرئيسية

#### • كيفية سير الأمور في الأردن بشكل عام - العينة الوطنية

أظهرت نتائج الاستطلاع أن (29%) من مستجبي العينة الوطنية يعتقدون أن الأمور في الأردن بشكل عام تسير في الاتجاه الصحيح مقارنة بـ 36% نيسان 2013 و 61% في استطلاع تشرين الأول 2012، مسجلة انخفاضاً مقداره 7 نقاط. في ما أفاد (64%) من مستجبي العينة الوطنية بأن الأمور تسير في الاتجاه الخاطئ مقارنة بـ 52% نيسان 2013 و 29% في استطلاع تشرين الأول 2012، مسجلة ارتفاعاً مقداره 12 نقطة (انظر الشكل رقم (1)).

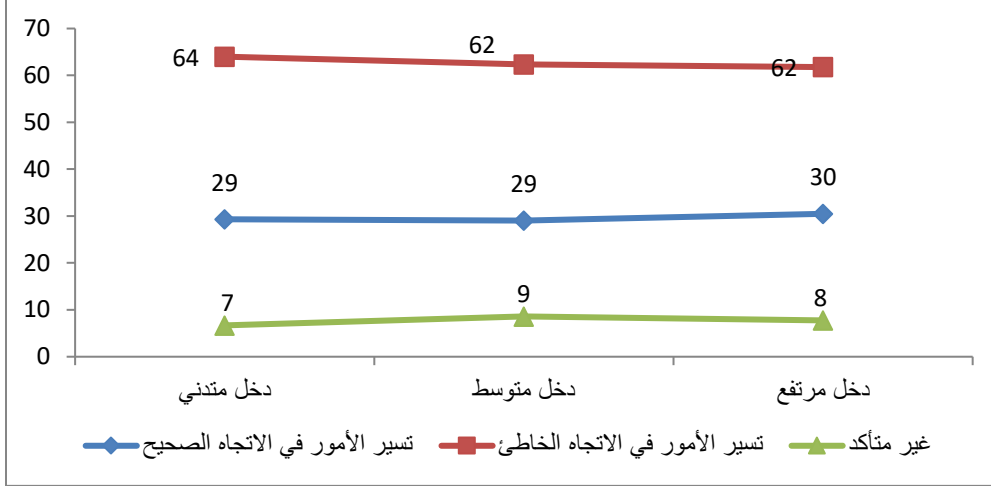
الشكل (1): كيفية سير الأمور في الأردن، هل هي في الاتجاه الصحيح أم في الاتجاه الخاطئ؟  
العينة الوطنية



عند النظر في كيفية سير اتجاه الأمور حسب فئات الدخل، تظهر النتائج ان هنالك علاقة خطية ما بين الدخل وسر اتجاه الأمور، فكلما ارتفع دخل المستجيب، فإن اعتقاده بسير اتجاه الأمور في الاتجاه الصحيح يرتفع، وتتنخفض درجة اعتقاده بسير الأمور في الاتجاه الخاطئ. انظر الشكل رقم (2)



الشكل (2): كيفية سير الأمور في الأردن، هل هي في الاتجاه الصحيح أم في الاتجاه الخاطئ؟  
العينة الوطنية – حسب فئات الدخل



### • لماذا تسير الأمور في الاتجاه الصحيح

أفاد (56%) من الذين يعتقدون أن الأمور تسير في الاتجاه الصحيح (من الـ 29%) أن السبب الرئيس لهذا الاعتقاد وجود الأمن والاستقرار والعدل في المجتمع، وعزا 22% اعتقادهم بسير الأمور في الاتجاه الصحيح إلى العمل على تنفيذ الإصلاحات السياسية المطلوبة والحكمة في إدارة المرحلة، في ما عزا 13% السبب إلى العمل على تحسين الاقتصاد. (انظر الجدول رقم (1))

الجدول رقم (1): السبب في الاعتقاد بأن الأمور تسير في الاتجاه الصحيح؟ (من الـ 29%) - العينة الوطنية

السبب	%
لوجود الأمن والاستقرار والعدل	56
العمل على تنفيذ الإصلاحات السياسية المطلوبة والحكمة في إدارة المرحلة	22
العمل على تحسين الاقتصاد	13
توفر الأوضاع المعيشية المناسبة	1
وضع الأردن أفضل بكثير مقارنة بالدول المجاورة	2
توفر جميع الخدمات الأساسية	1
أسباب أخرى	2
المجموع	100

### • لماذا تسير الأمور في الاتجاه الخاطئ

بالمقابل أفاد 69% من الذين يعتقدون أن سير الأمور في الاتجاه الخاطئ (من الـ 64%) أن السبب الرئيسي لهذا الاعتقاد، هو الوضع الاقتصادي السيئ (فقر، بطالة، غلاء أسعار)، في ما عزا 9% من هؤلاء المستجيبين السبب

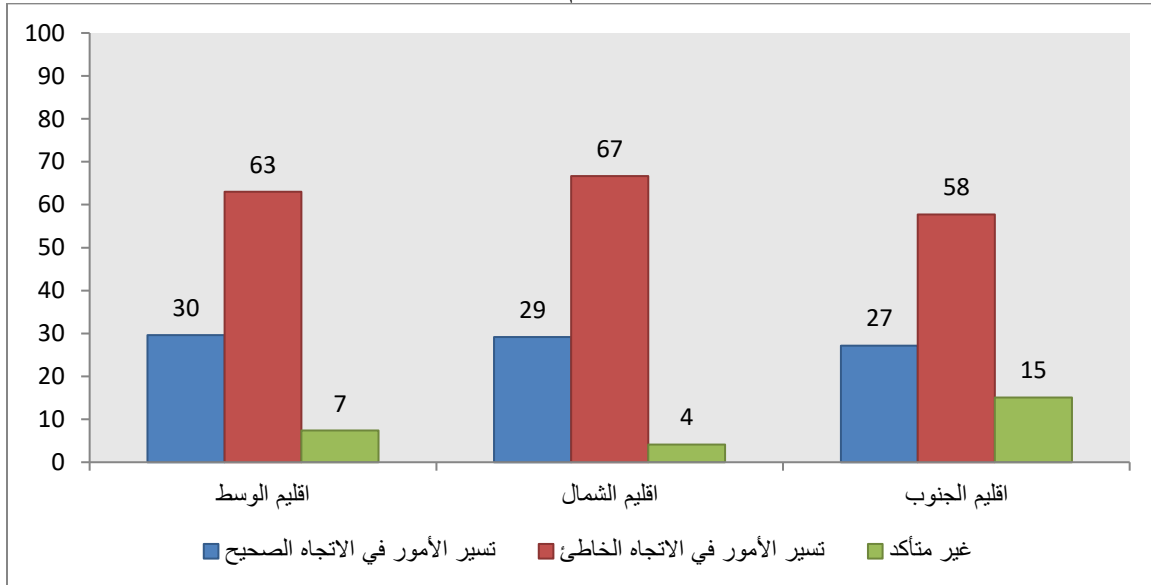
الى وجود الفساد والواسطة والمحسوبية، بينما أجاب (7%) أن عدم تحقيق الاصلاحات المطلوبة (سياسية، اقتصادية، اجتماعية) هو السبب الرئيسي لاعتقادهم بأن الأمور تسير في الاتجاه الخاطئ (انظر الجدول رقم (2)).

الجدول رقم (2): السبب في الاعتقاد بأن الأمور تسير في الاتجاه الخاطئ؟ (من الـ 64%) - العينة الوطنية

السبب	%
الوضع الاقتصادي السيء (فقر، بطالة، غلاء اسعار)	69
وجود الفساد والواسطة والمحسوبية	9
عدم تحقيق الاصلاحات المطلوبة (سياسية، اقتصادية، اجتماعية)	7
كثرة وجود اللاجئين السوريين	5
عدم الاستقرار الأمني وكثرة الاعتصامات	3
ضعف الخطط والبرامج السياسية والاقتصادية	3
عدم توفير الخدمات الاساسية (تعليم، صحة، طرق، مياه)	1
أسباب أخرى	3
المجموع	100

وتظهر النتائج أن نسبة الذين أفادوا بأن الأمور تسير في الاتجاه الصحيح في أقاليم المملكة الثلاثة هي متقاربة جداً، حيث جاءت في اقليم الوسط (30%) و اقليم الشمال (29%) و اقليم الجنوب (27%). بينما جاءت نسبة غير المتأكدين في كيفية سير الامور الأعلى في اقليم الجنوب الأعلى (15%). (انظر الشكل رقم 3).

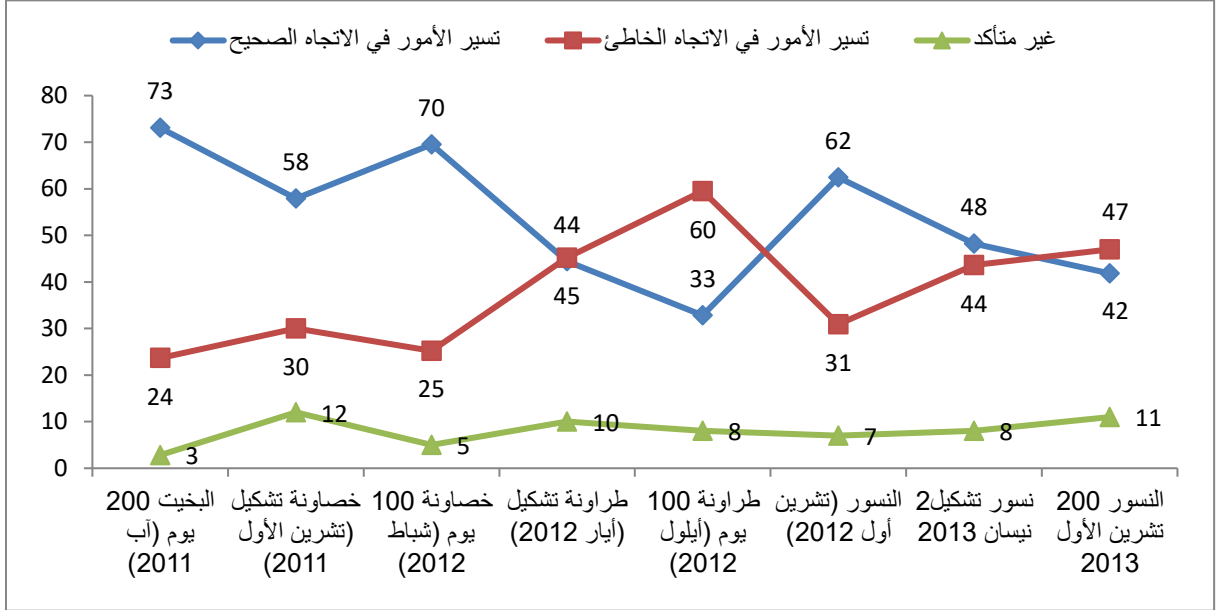
الشكل (3): كيفية سير الأمور في الأردن، هل هي في الاتجاه الصحيح أم في الاتجاه الخاطئ؟ حسب الاقاليم- العينة الوطنية



• كيفية سير الأمور في الأردن بشكل عام - عينة قادة الرأي

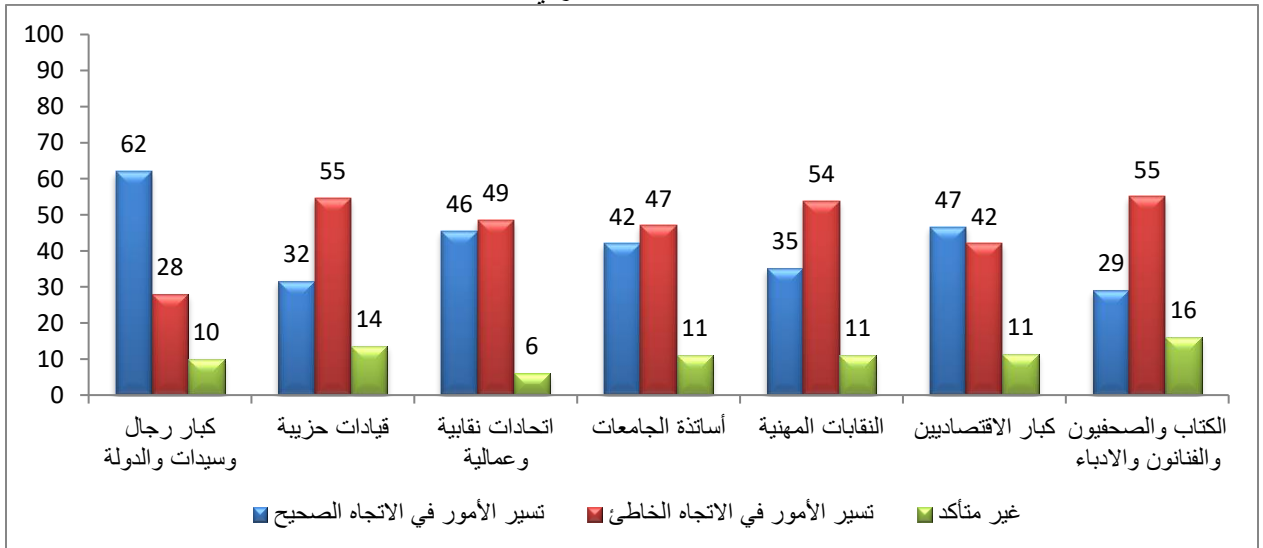
أظهرت نتائج الاستطلاع أن 42% من مستجبي عينة قادة الرأي يعتقدون بأن الأمور تسير في الاتجاه الصحيح، مقابل 48% أفادوا بذلك في استطلاع نيسان/ابريل 2013 و 62% في استطلاع تشرين أول 2012 . بينما أجاب 47% من مستجبي عينة قادة الرأي بأن الأمور في الأردن تسير في الاتجاه الخاطئ، مقارنة بـ 44% في استطلاع نيسان/ابريل 2013 و 31% في استطلاع تشرين أول 2012. انظر الشكل رقم (4).

الشكل (4) كيفية سير الأمور في الأردن، هل هي في الاتجاه الصحيح أم في الاتجاه الخاطئ؟  
عينة قادة الرأي



وأظهرت النتائج أن فئتي كبار رجال وسيدات الدولة (62%)، وكبار الاقتصاديين (47%) هما الأكثر إيجابية حول كيفية سير الأمور، في ما كانت فئات الكتاب والصحفيون والفنانون والأدباء (29%)، والقيادات الحزبية (32%)، والنقابات المهنية (35%) هي الأقل إيجابية حول كيفية سير الأمور في الأردن. (انظر الشكل رقم (5)).

الشكل (5) : كيفية سير الأمور في الأردن، هل هي في الاتجاه الصحيح أم في الاتجاه الخاطئ؟ بحسب فئات عينة قادة الرأي



## • لماذا تسير الأمور في الاتجاه الصحيح

أفاد (43%) من الذين يعتقدون أن الأمور تسير في الاتجاه الصحيح (من الـ 42%) أن السبب الرئيس لهذا الاعتقاد هو العمل على تنفيذ الإصلاحات السياسية المطلوبة والحكمة في إدارة المرحلة، في ما أفاد 32% أن السبب هو العمل على تحسين الاقتصاد.

الجدول رقم (3): السبب في الاعتقاد بأن الأمور تسير في الاتجاه الصحيح؟ (من الـ 43%) – عينة قادة الرأي

السبب	%
العمل على تنفيذ الإصلاحات السياسية المطلوبة والحكمة في إدارة المرحلة	43
العمل على تحسين الاقتصاد	32
لوجود الأمن والاستقرار والعدل	14
وضع الأردن أفضل بكثير مقارنة بالدول المجاورة	5
توفر الأوضاع المعيشية المناسبة	4
اسباب أخرى	3
المجموع	100

## • لماذا تسير الأمور في الاتجاه الخاطئ

في ما يتعلق بالذين أفادوا بأن سير الأمور هو في الاتجاه الخاطئ (من الـ 47%)، عزا 40% السبب إلى الوضع الاقتصادي السيء (فقر، بطالة، غلاء أسعار)، في ما عزا 21% السبب إلى ضعف الخطط والبرامج السياسية والاقتصادية وعزت النسبة نفسها السبب إلى عدم تحقيق الإصلاحات المطلوبة (سياسية، اقتصادية، اجتماعية)، (انظر الجدول رقم (4)).

الجدول رقم (4): السبب في الاعتقاد بأن الأمور تسير في الاتجاه الخاطئ؟ (من الـ 47%) – عينة قادة الرأي

السبب	%
الوضع الاقتصادي السيء (فقر، بطالة، غلاء أسعار)	40
عدم تحقيق الإصلاحات لمطلوبة (سياسية، اقتصادية، اجتماعية)	21
ضعف الخطط والبرامج السياسية والاقتصادية	21
عدم الاستقرار الأمني وكثرة الاعتصامات	8
وجود الفساد والواسطة والمحسوبية	7
كثرة وجود اللاجئين السوريين	1
اسباب أخرى	1
المجموع	100

## • أهم القضايا التي تواجه الأردن

يعتقد الأردنيون (العينة الوطنية) أن مشكلة ارتفاع الاسعار وغلاء المعيشة هي أهم مشكلة تواجه الأردن اليوم (40%) يليها الوضع الاقتصادي السيء بشكل عام (17%)، ثم البطالة (11%)، فوجود اللاجئين السوريين (12%). وغدت هذه القضايا المترابطة هماً دائماً ومتزايداً على مر السنين الماضية. (نسبة من ذكروا أن اهم مشكلة هي متعلقة بالناحية الاقتصادية 75%).

أما أهم مشكلة تواجه البلاد، من وجهة نظر عينة قادة الرأي، فهي الوضع الاقتصادي السيء بصفة عامة بنسبة (47%)، تلتها ارتفاع الاسعار وغلاء المعيشة (14%)، ثم مشكلة وجود اللاجئين السوريين (11%)، فالبطالة (7%). ومن الواضح تركيز عينة قادة الرأي على الوضع الاقتصادي بشكل عام. (أنظر الجدول رقم (5)).

الجدول (5) اتجاهات مستجبي العينة الوطنية وعينة قادة الرأي لأهم مشكلة تواجه الأردن اليوم

عينة قادة الرأي	العينة الوطنية	المشكلة
%	%	
14	40	ارتفاع الاسعار وغلاء المعيشة
47	17	الوضع الاقتصادي السيء بشكل عام
11	12	وجود اللاجئين السوريين
7	11	البطالة
6	7	الفقر
5	4	الفساد المالي والاداري (الواسطة والمحسوبية)
2	2	مشاكل المياه ونقص الموارد الطبيعية
2	2	التحديات الأمنية الداخلية
0	1	مشكلات اجتماعية وثقافية
4	2	مشكلات الاصلاح السياسي
2	2	أخرى
100	100	المجموع

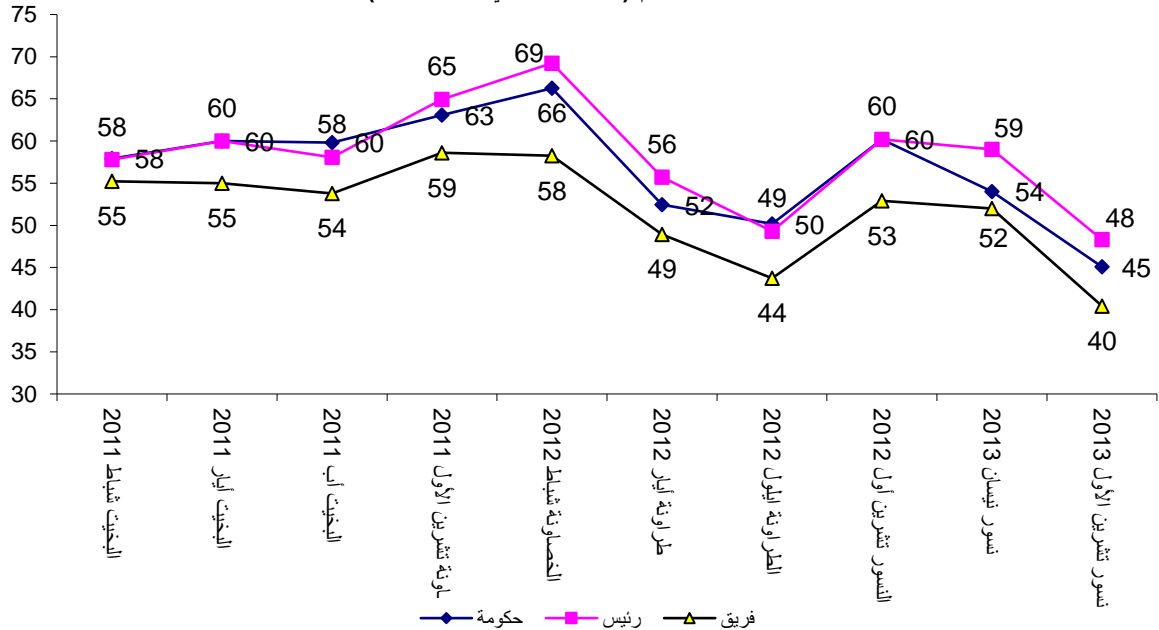
## • تقييم أداء الحكومة والرئيس والفريق الوزاري- العينة الوطنية

يعرض هذا القسم تقييم الرأي العام الأردني (العينة الوطنية) وآراء عينة قادة الرأي العام لقدرة الحكومة، والرئيس، والفريق الوزاري (باستثناء الرئيس) على القيام بمسؤولياتهم بعد مرور مائتي يوم على تشكيلها. إضافة إلى تقييم المستجيبين في العينة الوطنية وعينة قادة الرأي لنجاح الحكومة، والرئيس، والفريق الوزاري (باستثناء الرئيس) بأداء مهامهم على مقياس متدرج من قادر الى درجة كبيرة، ومتوسطة وقليلة، ولم تكن قادرة على الاطلاق.

أظهرت نتائج الاستطلاع أن 45% من أفراد العينة الوطنية يعتقدون بأن الحكومة كانت ناجحة على تحمل مسؤوليات المرحلة بدرجات متفاوتة، (الوسط الحسابي للإجابات كنسبة مئوية) مقارنة بـ 54% في استطلاع نيسان 2013. بينما أفاد (48%) بأن رئيس الحكومة كان قادراً على تحمل مسؤوليات المرحلة، مقارنة بـ 59% في استطلاع نيسان 2013. وأفاد (40%) بأن الفريق الوزاري (باستثناء الرئيس) كان قادراً على تحمل مسؤوليات المرحلة المقبلة مقارنة بـ 52% في استطلاع نيسان 2013. (انظر الشكل رقم (6)).

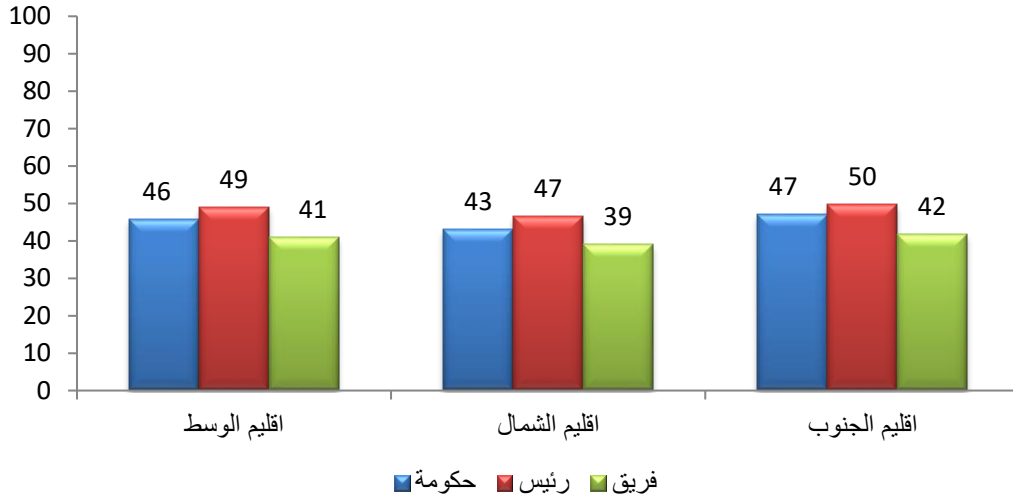
الشكل (6) درجة تحمل (الحكومة، والرئيس، والفريق الوزاري) لمسؤوليتهم (العينة الوطنية)

الشكل مستجيبو العينة الوطنية الذين أفادوا بأن الحكومة والرئيس والفريق الوزاري كانوا قادرين على تحمل مسؤولياتهم (الوسط الحسابي كنسبة مئوية)



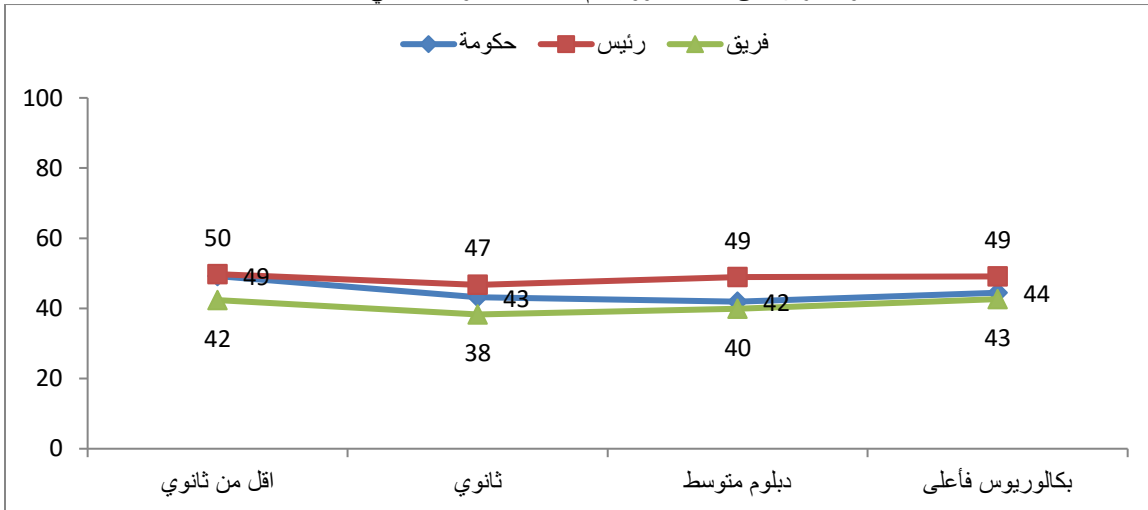
تظهر النتائج أن تقييم المستجيبين لأداء الحكومة حسب الإقليم (شمال، وسط، جنوب) متفاوت ، مع أن تقييم المستجيبين في إقليم الجنوب لأداء كل: من الرئيس، والحكومة، والفريق الوزاري اتسم بإيجابية أكبر من تقييم مستجيبى إقليمي الشمال والوسط. (أنظر الشكل رقم (7)).

الشكل (7) مستجيبو العينة الوطنية حسب الإقليم الذين أفادوا بأن الحكومة، والرئيس، والفريق الوزاري كانوا قادرين على تحمل مسؤولياتهم – بحسب الإقليم



عند النظر الى علاقة المستوى التعليمي للمستجيب مع اعتقادهم بقدرة الحكومة، والرئيس، والفريق، أظهرت النتائج أنه كلما ارتفع المستوى التعليمي للمستجيب، زادت ثقته بقدرة الحكومة، والفريق الوزاري على تحمل مسؤوليات المرحلة. انظر الشكل رقم (8).

الشكل (8) مستجيبو العينة الوطنية حسب الإقليم الذين أفادوا بأن الحكومة، والرئيس، والفريق الوزاري كانوا قادرين على تحمل مسؤولياتهم- حسب المستوى التعليمي للمستجيب



• أسباب اعتقاد المستجيبين بعدم قدرة الحكومة على تحمل مسؤوليات المرحلة - العينة الوطنية

تم سؤال المستجيبين الذين يعتقدون بأن الحكومة لم تكن قادرة على الاطلاق على تحمل مسؤوليات المرحلة الاسباب الرئيسية لاعتقادهم هذا، واطهرت النتائج أن السبب الرئيسي لاعتقادهم هو الارتفاع المتكرر للأسعار (32%)، الوضع الاقتصادي السيء (22%)، قرارات الحكومة لم تكن لصالح المواطن (12%). انظر الجدول 6.

الجدول رقم (6): اسباب اعتقاد المستجيبين بعدم قدرة الحكومة على الاطلاق على تحمل مسؤوليات المرحلة (من الـ 33%) - العينة الوطنية

النسبة %	الاسباب
32	الارتفاع المتكرر للأسعار
22	بسبب الوضع الاقتصادي السيء
12	قرارات الحكومة لم تكن لصالح المواطن
8	ضعف التخطيط والادارة
8	لم تحارب او تتجح في محاربة الفساد
7	عدم وجود انجازات او اصلاحات
3	عدم الاستقرار الداخلي وصعوبة الوضع الامني
3	الظروف التي يمر بها الاردن صعبة ومعقدة
2	ضعف ثقة المواطن بالحكومة
4	أخرى
100	المجموع

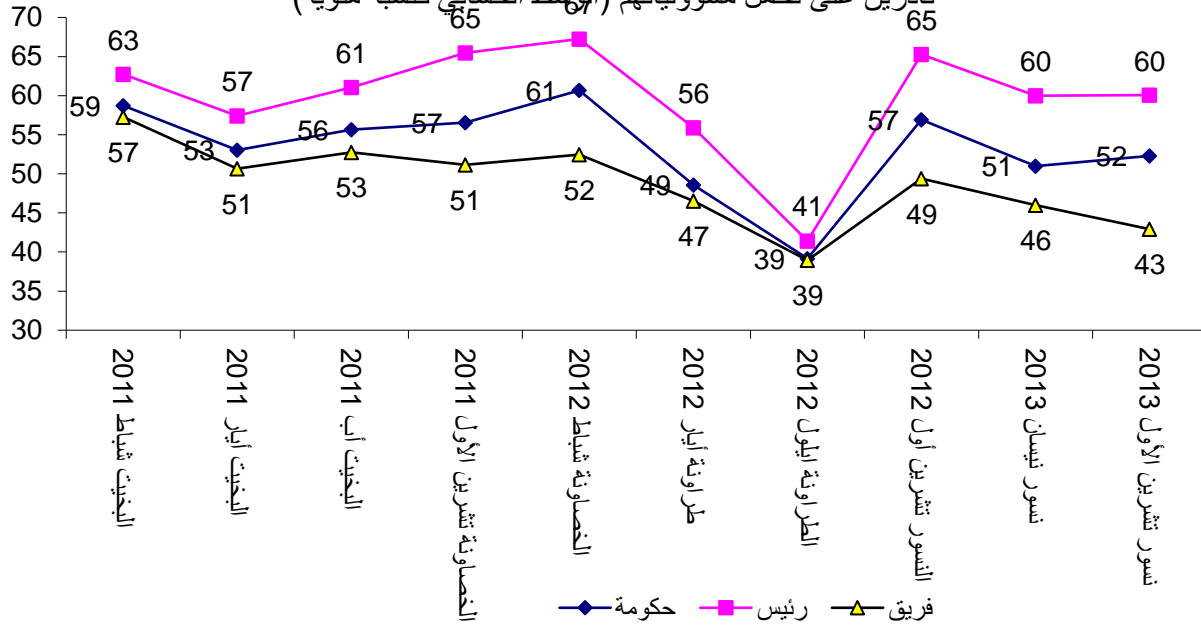
• تقييم اداء الحكومة والرئيس والفريق الوزاري- عينة قادة الرأي

اطهرت نتائج الاستطلاع أن 52% من مستجيب عينة قادة الرأي يعتقدون بأن الحكومة كانت قادرة على تحمل مسؤوليات المرحلة، مقارنة بـ 51% في استطلاع نيسان 2013 و 57% في استطلاع تشرين الأول 2012. وأظهرت النتائج أن 60% يعتقدون أن الرئيس كان قادراً على تحمل مسؤوليات المرحلة مقارنة بالنسبة نفسها في استطلاع نيسان 2013 و 65% في استطلاع تشرين الأول 2012. وأظهرت النتائج أيضاً أن 43% يعتقدون بان الفريق الوزاري باستثناء الرئيس كان قادراً على تحمل مسؤوليات المرحلة، مقارنة بـ 46% في استطلاع نيسان 2013 و 49% في استطلاع تشرين الأول 2012. انظر الشكل رقم (9).



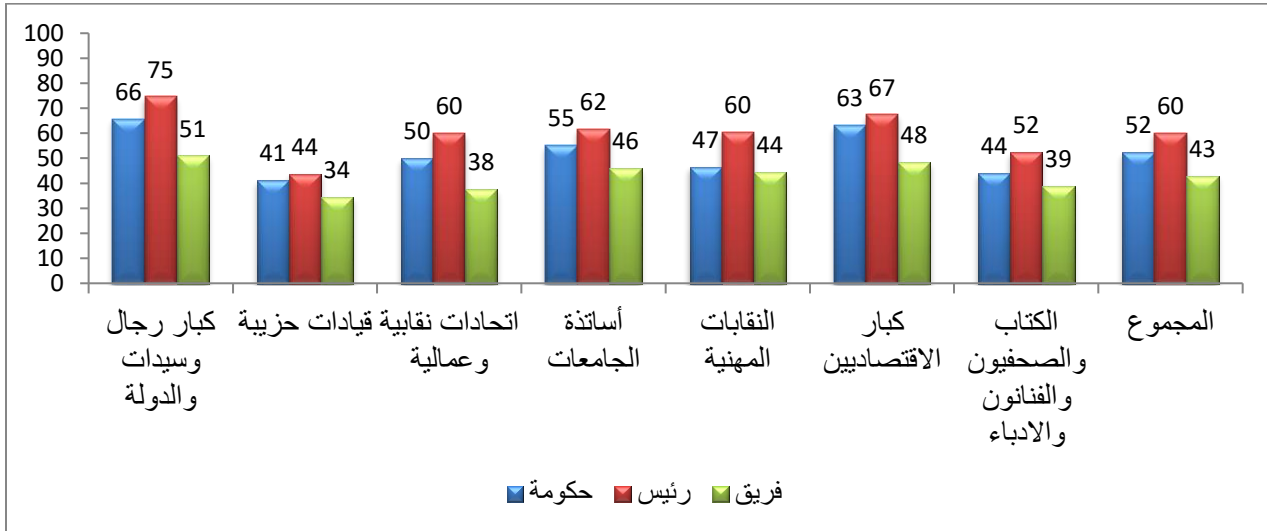
الشكل (9) مستجيبو عينة قادة الرأي الذين أفادوا بأن الحكومة والرئيس والفريق الوزاري كانوا قادرين على تحمل مسؤولياتهم

الشكل مستجيبو عينة قادة الرأي الذين أفادوا بأن الحكومة والرئيس والفريق الوزاري كانوا قادرين على تحمل مسؤولياتهم (الوسط الحسابي كنسبة مئوية)



وعند مقارنة تقييم أداء الحكومة والرئيس، والفريق الوزاري (باستثناء الرئيس) بحسب فئات عينة قادة الرأي، تبين النتائج أن فئات كبار رجال وسيدات الدولة، وكبار الاقتصاديين، وأساتذة الجامعات، هي الفئات التي قيمت أداء الحكومة بإيجابية أكبر من الفئات الأخرى. إذ إن نسبة المستجيبين الذين أفادوا بنجاح الحكومة في كل من هذه الفئات كانت أعلى من الذين أفادوا بنجاح الحكومة في عينة قادة الرأي بصفة عامة. في ما كانت فننا الكتاب والصحفيون والقيادات الحزبية هي الأقل تقييماً لنجاح الحكومة، والرئيس، والفريق الوزاري في القيام بمهامهم، (انظر الشكل رقم (10)).

الشكل (10) مستجيبو عينة قادة الرأي حسب فئات العينة الذين أفادوا بأن الحكومة والرئيس والفريق الوزاري كانوا قادرين على تحمل مسؤولياتهم



• أسباب اعتقاد المستجيبين بعدم قدرة الحكومة على تحمل مسؤوليات المرحلة – عينة قادة الرأي

تم سؤال المستجيبين الذين يعتقدون بأن الحكومة لم تكن قادرة على الاطلاق على تحمل مسؤوليات المرحلة عن الاسباب الرئيسية لاعتقادهم هذا، وظهرت النتائج أن السبب الرئيسي لاعتقادهم هو ضعف التخطيط والادارة والفريق الوزاري (20%)، والارتفاع المتكرر للأسعار (18%)، قرارات الحكومة لم تكن لصالح المواطن (15%)، وعدم وجود انجازات او اصلاحات (14%)، انظر الجدول 7.

الجدول رقم (7): اسباب اعتقاد المستجيبين بعدم قدرة الحكومة على الاطلاق على تحمل مسؤوليات المرحلة (من الـ 20%) – عينة قادة الرأي

النسبة %	الاسباب
20	ضعف التخطيط والادارة والفريق الوزاري
18	الارتفاع المتكرر للأسعار
15	قرارات الحكومة لم تكن لصالح المواطن
14	عدم وجود انجازات او اصلاحات
6	لم تحارب او تنجح في محاربة الفساد
6	عدم الجدية في اتخاذ القرارات المهمة
5	بسبب الوضع الاقتصادي السيء
4	ضعف ثقة المواطن بالحكومة
2	الظروف التي يمر بها الأردن صعبة
2	عدم الاستقرار الداخلي وصعوبة الوضع الأمني
8	اخرى
100	المجموع

• تقييم اداء الحكومة في عدد من الموضوعات التي اوكلت القيام بها

تظهر النتائج أن هناك تبايناً في تقييم العينة الوطنية وعينة قادة الرأي في ما يتعلق ببعض البنود التي وردت في كتاب التكليف السامي، إذ كانت أكثر نجاحاً في بعض الموضوعات من غيرها مثل: دعم ورعاية القوات المسلحة والأجهزة الأمنية، كما أفاد بذلك (68%) من مستجيب العينة وطنية، و 78% من مستجيب عينة قادة الرأي، وتقديم كافة أشكال الدعم للشعب الفلسطيني ودعمهم من أجل إقامة دولتهم المستقلة كما أفاد بذلك (62%) من مستجيب العينة وطنية و 65% من مستجيب عينة قادة الرأي. بينما كانت العينتان اقل تفاؤلاً في بعض الموضوعات التي كلفت بها الحكومة مثل: في اتخاذ إجراءات ناجعة لمحاربة الفقر والبطالة وحماية المستهلك كما أفاد بذلك (26%) من

مستجبي العينة الوطنية و **31%** من مستجبي عينة قادة الرأي، وأفاد **31%** من مستجبي العينة الوطنية و **32%** من مستجبي عينة قادة الرأي أن الحكومة كانت جادة في محاربة الفساد والواسطة والمحسوبية، وأفاد **36%** و **37%** من افراد العينة الوطنية و عينة قادة الرأي على التوالي أن الحكومة نجحت في ترسيخ مبادئ الشفافية والمساءلة والعدالة والجدارة وتكافؤ الفرص. (أنظر الجدول رقم (8)).

الجدول (8) النسب المئوية لمستجبي العينة الوطنية وعينة قادة الرأي الذين أفادوا بأن الحكومة نجحت في معالجة عدد من الموضوعات الرئيسية التي وردت في كتاب التكاليف

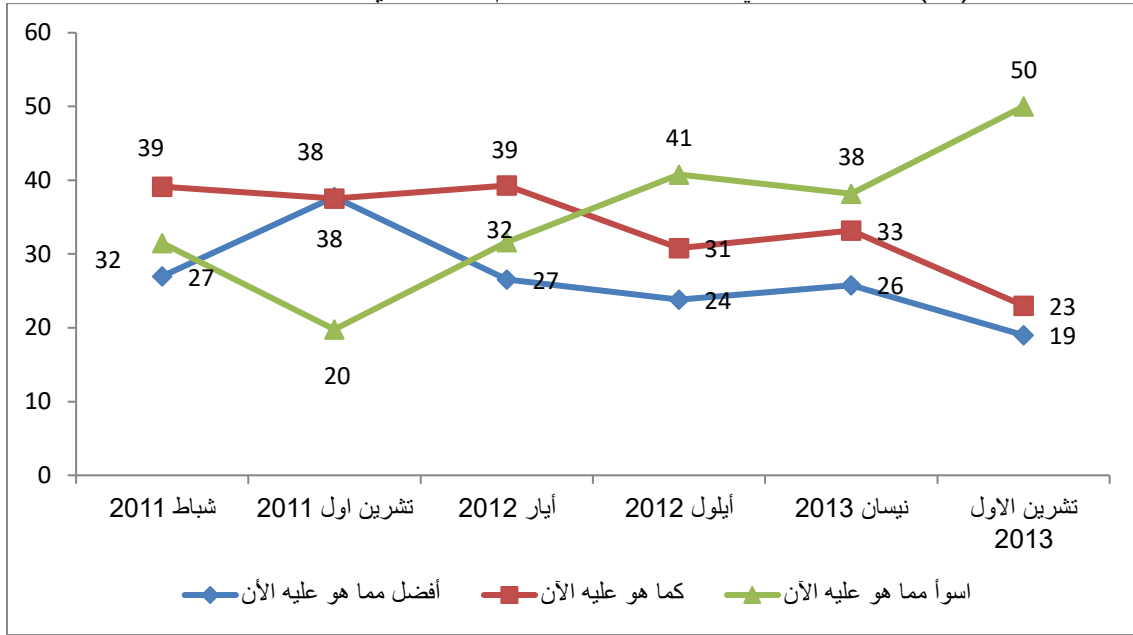
عينة قادة الرأي		العينة الوطنية		البنود كما وردت في كتاب التكاليف السامي
تشكيل	200 يوم	تشكيل	200 يوم	
78	82	68	79	في دعم ورعاية القوات المسلحة والأجهزة الأمنية
65	68	62	69	في تقديم كافة أشكال الدعم للشعب الفلسطيني ودعمهم من أجل إقامة دولتهم المستقلة
53	59	60	65	في تعزيز سيادة القانون واحترامه والحفاظ على الأمن والنظام العام
43	52	50	59	في مواصلة جهود تنمية الحياة السياسية وتطوير التشريعات الناظمة لها
45	52	47	58	في تعزيز التعاون مع مؤسسات المجتمع المدني والأحزاب والنقابات ووسائل الإعلام
43	51	44	56	في الارتقاء بنوعية الخدمات المقدمة في قطاعات الصحة والتعليم والتدريب والتشغيل
40	48	38	51	في تركيز الجهود على تنمية المحافظات لضمان توزيع أكثر عدالة لمكتسبات التنمية
46	48	43	51	في تعزيز الأمن الغذائي والمائي وتلبية احتياجات المملكة من مصادر الطاقة
45	50	37	50	في ضبط عجز الموازنة العامة للدولة
36	46	34	49	في تطبيق نهج اللامركزية لتعزيز مشاركة المواطنين في صنع القرار
37	48	36	48	في ترسيخ مبادئ الشفافية والمساءلة والعدالة والجدارة وتكافؤ الفرص
32	44	31	46	في الجدية في محاربة الفساد والواسطة والمحسوبية
31	42	26	44	في اتخاذ إجراءات ناجعة لمحاربة الفقر والبطالة وحماية المستهلك
46%	53%	44%	55%	المتوسط لجميع الفقرات

### • توقعات المستجيبين للوضع الاقتصادي – العينة الوطنية وعينة قادة الرأي

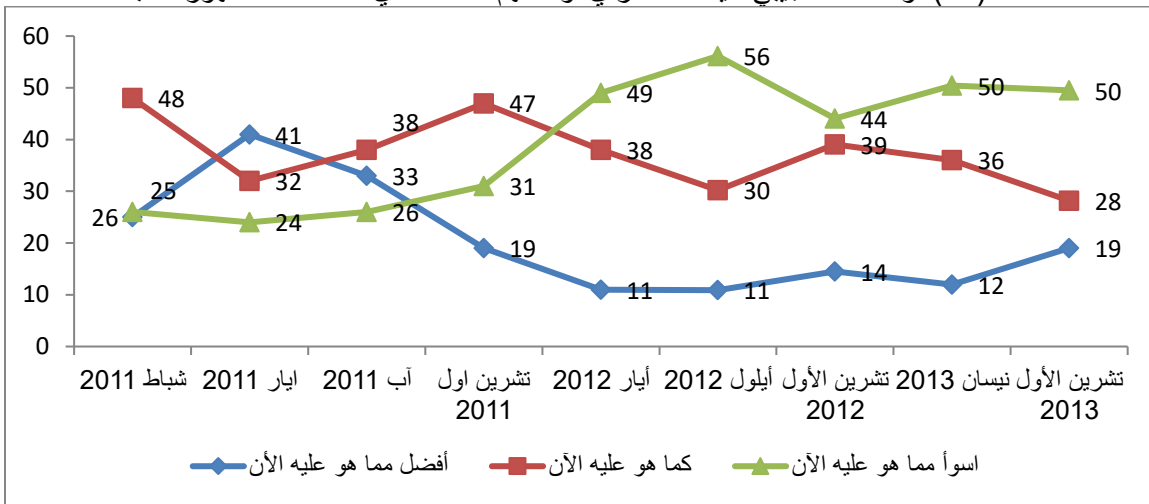
حول توقعات مستجبي العينة الوطنية لوضعهم الاقتصادي خلال الستة شهور المقبلة، أفاد **19%** بأنه سوف يكون أفضل مما هو عليه الآن، و **23%** أفادوا بأنه سيبقى كما هو، في حين توقع **50%** بأن وضعهم الاقتصادي سيكون أسوأ مما هو عليه الآن. انظر الشكل رقم 11.

وحول توقعات عينة قادة الرأي لوضعهم الاقتصادي خلال الستة شهور المقبلة، فقد أفاد **19%** بأنه سيكون أفضل مما هو عليه الآن، و **28%** سيبقى كما هو عليه الآن، في حين توقع **50%** بأن وضعهم الاقتصادي سيكون أسوأ مما هو عليه الآن، (أنظر الشكل (12)).

الشكل (11) توقعات مستجبي العينة الوطنية لوضعهم الاقتصادي خلال الستة شهور المقبلة



الشكل (12) توقعات مستجبي عينة قادة الرأي لوضعهم الاقتصادي خلال الستة شهور المقبلة



• أداء مجلس النواب

تم سؤال المستجيبين في هذا الاستطلاع حول بعض القضايا الراهنة المتعلقة في الوضع في الأردن، مثل: مجلس النواب الحالي، اللاجئين السوريين، ومبادرة زمزم.

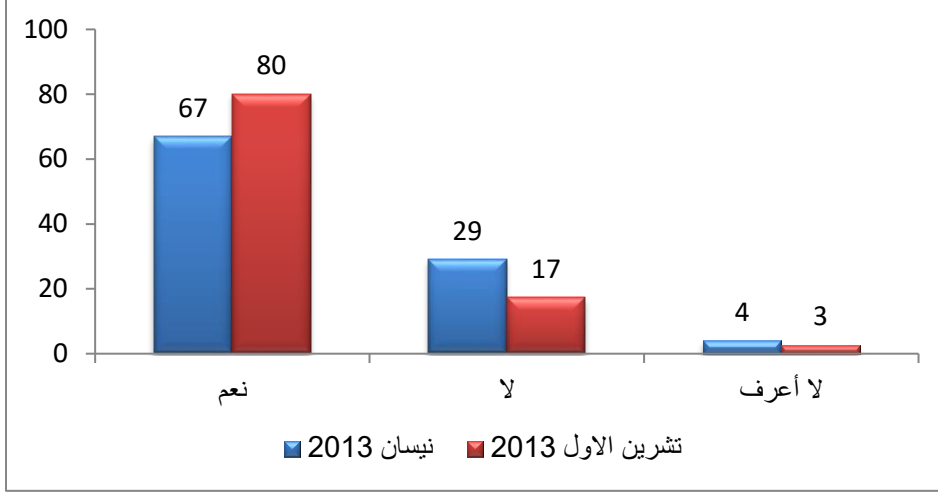
أظهرت النتائج أن مستجيبى العينة الوطنية غير راضين عن أداء مجلس النواب في القضايا التي تم سؤالهم عنها، فقد أفاد 31% أن مجلس النواب يقوم بدوره في مساءلة الحكومة، و 30% يقوم بدوره في سن القوانين، وصنع السياسات العامة للدولة ويتمتع باستقلالية عن السلطة التنفيذية، وأفاد فقط ربع المستجيبين أن المجلس يقوم بدوره في التواصل مع المواطنين. انظر الجدول رقم (9).

الجدول رقم (9): درجة اعتقاد أن مجلس النواب الحالي كان قادراً على أن:

الوسط الحسابي %	لا أعرف	لم يقوم به على الإطلاق	إلى درجة قليلة	إلى درجة متوسطة	إلى درجة كبيرة	
26	9	46	21	20	4	يقوم بدوره في الإشراف على الإنفاق العام
31	9	40	24	21	6	يقوم بدوره في مساءلة الحكومة
25	6	49	22	18	4	يقوم بالتواصل مع المواطنين
30	9	42	21	21	6	يقوم بدوره في سن القوانين
30	10	43	20	21	6	يؤثر في صنع السياسات العامة للبلاد
30	13	41	20	19	7	يتمتع باستقلالية عن السلطة التنفيذية
26	6	51	19	18	6	يقوم بدوره في مكافحة الفساد

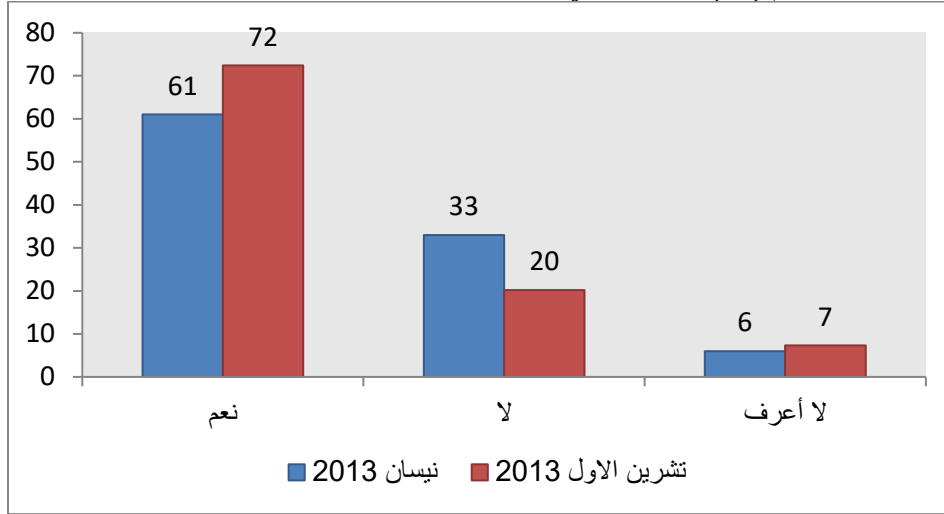
## • اللاجئين السوريين وأثرهم على المجتمع الأردني

أظهرت نتائج الاستطلاع أن 80% من المستجيبين في العينة الوطنية يسكن في حيهم لاجئون سوريون، مقارنة بـ 67% أفادوا بذلك في استطلاع نيسان 2013. انظر الشكل رقم (13).  
الشكل رقم (13): هل يسكن في حيك أي من اللاجئين السوريين؟



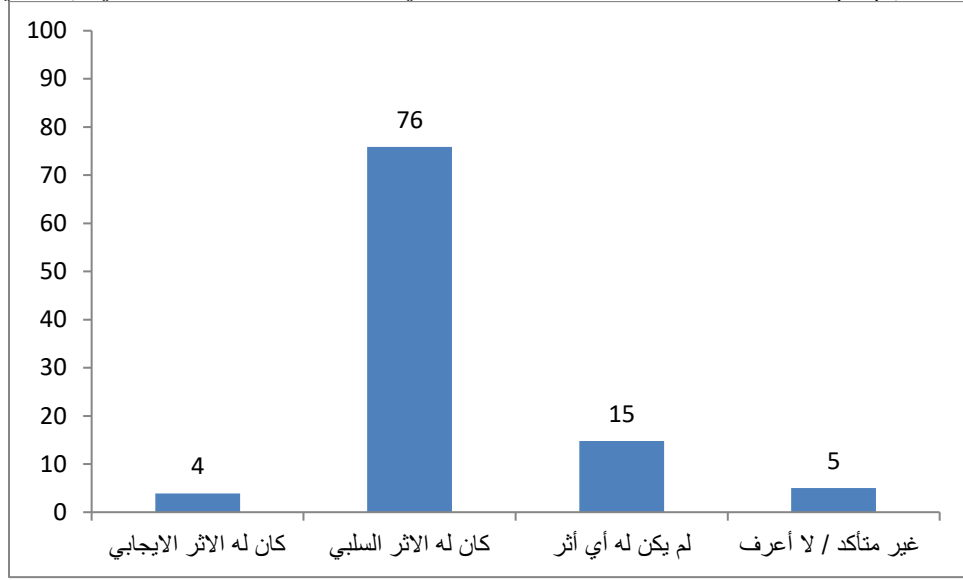
وأفاد 72% من المستجيبين أنه توجد في منطقة سكنهم محال تجارية يعمل بها سوريون، مقارنة بـ 61% في استطلاع نيسان 2013. انظر الشكل رقم (14).

الشكل رقم (14): هل توجد في منطقة سكنك محال تجارية يعمل بها سوريون؟



يعتقد 76% من مستجيب العينة الوطنية أن وجود اللاجئين السوريين في منطقتهم كان له الأثر السلبي، في ما أفاد فقط 4% بأن وجودهم كان له أثر إيجابي، وأفاد 15% بأنه لم يكن لهم الأثر الذي يذكر. الشكل رقم (15)

الشكل رقم (15): هل تعتقد ان وجود اللاجئين السوريين في منطقتك كان له الاثر الايجابي ام السلبي؟



تم سؤال المستجيبين حول الاثر الايجابي والاثار السلبي لوجود اللاجئين السوريين في منطقتهم، وأظهرت النتائج أن 41% من المستجيبين الذين يعتقدون بأن وجودهم كان له أثر سلبي (من الـ 76%) هو بسبب تأثيرهم السلبي على العمالة الأردنية، في ما أفاد 30% بأن وجودهم أدى الى ارتفاع تكاليف المعيشة ( غلاء الاسعار وغلاء الاجور السكنية). انظر الجدول رقم (10)

الجدول رقم (10): الاسباب السلبية لوجود اللاجئين السوريين (من الـ 76%)

النسبة	الاسباب
41	التأثير السلبي على العمالة الأردنية
30	الارتفاع في تكاليف المعيشة (غلاء الاسعار وغلاء الاجور السكنية)
9	مزاحمة على الخدمات وضغط على البنية التحتية (مياه، مواصلات، تعليم، صحة)
8	ضغوط اقتصادية
5	التغير السلبي في البيئة المجتمعية
2	تردي الحالة الامنية
5	أخرى
100	المجموع

وحول الأثر الايجابي لوجودهم، أفاد 45% بان وجودهم أدى الى زيادة حركة السوق التجارية والعقارية، وأفاد 33% أن وجودهم أدى الى تنوع ثقافي واجتماعي. انظر الجدول رقم (11)

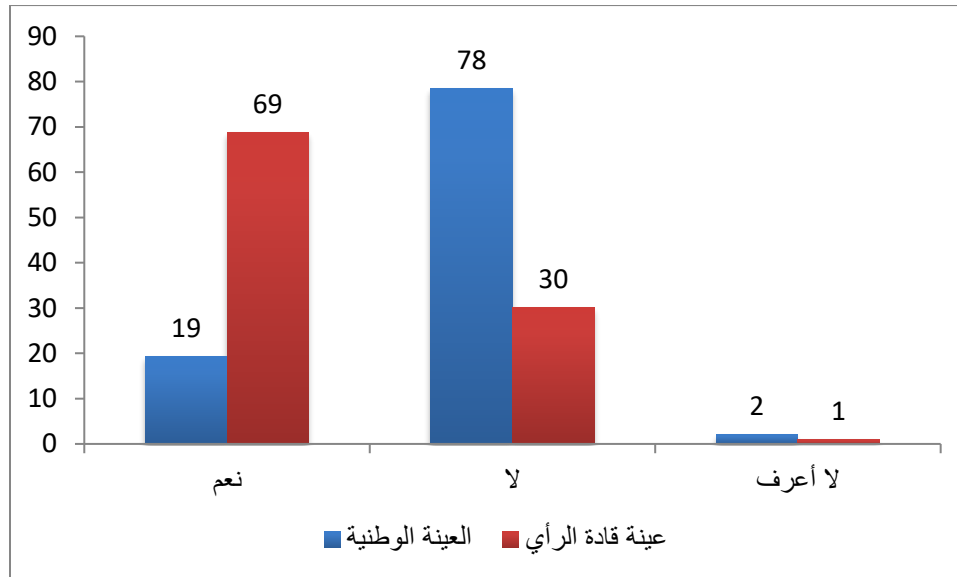
الجدول رقم (11): الاسباب الايجابية لوجود اللاجئين السوريين (من الـ 4%)

النسبة	الاسباب
33	تنوع ثقافي واجتماعي
15	زيادة التنافسية في تقديم الخدمة من قبل الأيدي العاملة
15	زيادة حركة السوق التجارية والعقارية
7	أخرى
100	المجموع

### • المبادرة الوطنية للبناء (زمزم)

أظهرت النتائج ان 19% فقط من مستجبي العينة الوطنية و 69% من مستجبي عينة قادة الرأي قد عرفوا عن المبادرة الأردنية للبناء (زمزم). في ما أفاد 78% من مستجبي العينة الوطنية و 30% من مستجبي عينة قادة الرأي بأنهم لم يعرفوا عنها. انظر الشكل رقم (16).

الشكل رقم (16): هل سمعت، قرأت، شاهدت عن المبادرة الأردنية للبناء (زمزم) التي تم اطلاقها يوم السبت 2013/10/5 ؟

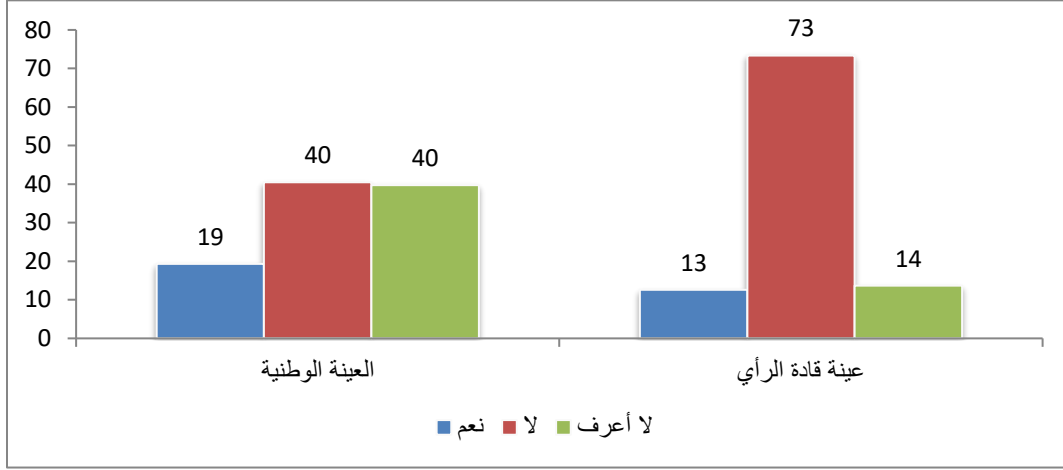


من الذين عرفوا عن مبادرة زمزم، يعتقد 19% من مستجبي العينة الوطنية و 13% من مستجبي عينة قادة الرأي أن هذه المبادرة سوف يتم تأييدها من قبل الاخوان المسلمين وحزب جبهة العمل الاسلامي. في ما يعتقد 40% من



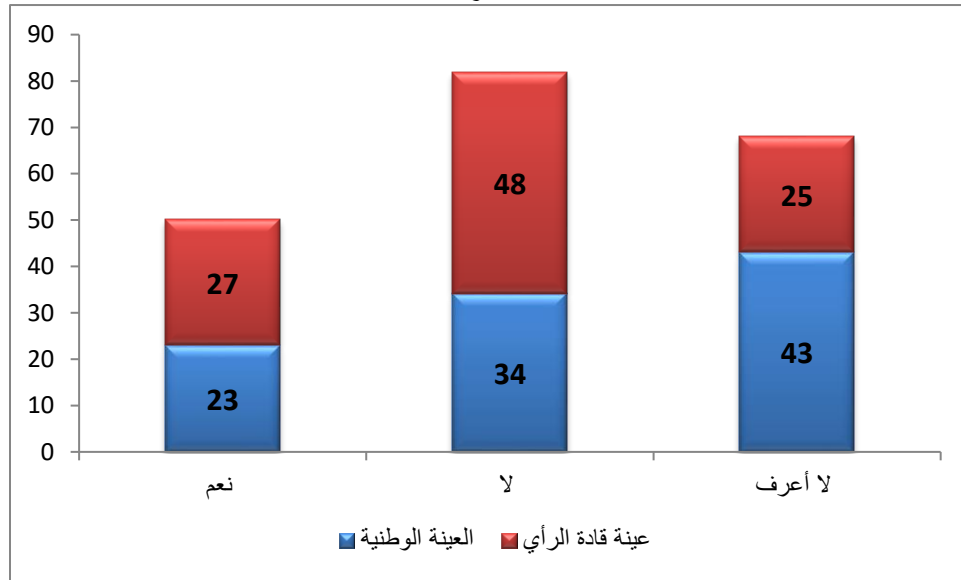
مستجبي العينة الوطنية و73% من مستجبي عينة قادة الرأي بأنها لن تلقى التأييد. من قبل الاخوان المسلمين وحزب جبهة العمل الاسلامي. انظر الشكل رقم (17).

الشكل رقم (17): هل تعتقد ان هذه المبادرة سوف يؤيدها الإخوان المسلمين وحزب جبهة العمل الاسلامي أم لا؟ (من الذين عرفوا عنها)



يعتقد 23% من افراد العينة الوطنية و 27% من افراد عينة قادة الرأي الذين عرفوا عن مبادرة زمزم بأن المبادرة سوف تنجح في بناء شراكة بين الدولة المجتمع، في ما يعتقد 34% من مستجبي العينة الوطنية و 48% من مستجبي عينة قادة الرأي بأن هذه المبادرة لن تنجح. انظر الشكل رقم (18).

الشكل رقم (18): تهدف مبادرة زمزم الى بناء شراكة بين الدولة والمجتمع، باعتقادك، هل ستنتج المبادرة في بناء هذه الشراكة؟



عزا 30% من مستجبي العينة الوطنية و 42% من مستجبي عينة قادة الرأي الذين يعتقدون بنجاح مبادرة زمزم في بناء شراكة بين الدولة والمجتمع السبب الى أن الهدف الرئيسي من المبادرة هو مصلحة الوطن والمواطن، في ما

عزا 31% من افراد العينة الوطنية و 16% من افراد عينة قادة الرأي السبب الى الوسطية والتنوع والثقة بالقائمين على المبادرة. انظر الجدول رقم (12)

الجدول رقم (12): أسباب الاعتقاد بنجاح مبادرة زمزم في بناء شراكة بين الدولة والمجتمع بحسب اعتقاد مستجبي العينة الوطنية وعينة قادة الرأي

الاسباب	العينة الوطنية %	عينة قادة الرأي %
الهدف مصلحة الوطن والمواطن	30	42
بناء المبادرة على اسس واضحة	-	17
الوسطية والتنوع والثقة بالقائمين على المبادرة	31	16
تعاطي الدولة مع المبادرة وقبولها	25	15
أخرى	14	10
المجموع	100	100

وعزا من يعتقدون أن المبادرة سوف تفشل في بناء شراكة بين الدولة والمجتمع السبب الى عدم ثقة التنظيمات والمبادرات القائمة بجدية الدولة في التعاطي مع هذه المبادرات (29% وطنية و 13% قادة رأي)، في ما عزا 18% من مستجبي العينة الوطنية السبب الى عدم الثقة بطريقة تشكيل هذه المبادرة، وعزا 31% من مستجبي عينة قادة الرأي السبب الى عدم الثقة بتنظيمات الاسلام السياسي. انظر الجدول رقم (13)

الجدول رقم (13): أسباب الاعتقاد بفشل مبادرة زمزم في بناء شراكة بين الدولة والمجتمع بحسب اعتقاد مستجبي العينة الوطنية وعينة قادة الرأي

الاسباب	العينة الوطنية %	عينة قادة الرأي %
عدم الثقة بتنظيمات الاسلام السياسي	13	31
المبادرات تحكمها المصالح	15	10
عدم الثقة بطريقة تشكل المبادرة	18	15
عدم وضوح الرؤية والاهداف	5	13
عدم وجود قاعدة شعبية داعمة	9	15
عدم ثقة التنظيمات والمبادرات القائمة بجدية الدولة في التعاطي معها	29	13
اخرى	11	3
المجموع	100	100

عند سؤال المستجيبين الذين عرفوا عن مبادرة زمزم عن تأييدهم لمثل هذه المبادرة، أفاد 53% من مستجيبى العينة الوطنية و 48% من مستجيبى عينة قادة الرأي (المتوسط الحسابي كنسبة مئوية) بأنهم يؤيدون هذه مبادرة زمزم. انظر الجدول رقم (14).

الجدول رقم (14): الى اي درجة أنت من المؤيدين لهذه المبادرة؟

عينة قادة الرأي	العينة الوطنية	
20	21	أؤيد الى درجة كبيرة
30	20	أؤيد الى درجة متوسطة
13	7	أؤيد الى درجة قليلة
24	22	لا أؤيد على الاطلاق
12	30	غير متأكد / لا أعرف
<b>48</b>	<b>53</b>	<b>الوسط الحسابي،%</b>